

مؤقت

الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية العشرون



الجلسة العامة ٣

الاثنين، ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٨

الساعة ١٩٠٠

نيو يورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو (أوكرانيا)

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس،
السيد محمد (إثيوبيا).

وأود باسم وفد جمهورية إستونيا أن أرحب بجميع
المشاركين وبجميع الذين يسهرون من جميع أرجاء العالم
في الوقاية من المشاكل المرتبطة بالمخدرات وإيجاد
حلول لها. ونحن نرحب بكل الجهود التي تبذلها الأمم
المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالمخدرات في العالم.
فقد حققت الأمم المتحدة نتائج هامة في تقييم مدى
انتشار إدمان المخدرات. كما أنها تصدر دراسات سنوية
في هذا الميدان، وتدرس الخبراء، وتدعم البحث العلمي،
وتضع برامج للوقاية من إدمان المخدرات ومعالجته، وتنمي
التعاون الدولي وتضع السياسة الدولية لمكافحة المخدرات.

ونحن نرى أن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات
وبرنامج الأمم المتحدة لمراقبة الدولية للمخدرات من أهم
المؤسسات الدولية المخولة بمعالجة المسائل المتعلقة
بالمخدرات. فهاتان الهيئةتان توفران لنا المعايير المشتركة
والصكوك القانونية، وتكفلان بذلك التعاون المستمر بين

افتتحت الجلسة الساعة ١٩٠٠

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنجليزية): أعطي
الكلمة الآن لمعالي السيدة تيبيو آرو، وزيرة الشؤون
الاجتماعية لإستونيا.

السيدة آرو (ترجمة شفوية عن الإنجليزية): إنه لشرف
عظيم لي أن أشارك في هذه الجلسة الرفيعة
المستوى لمناقشة واحدة من أخطر المشاكل في العالم
وأسعها انتشاراً. ويسعدني أننا جميعاً نتقاسم
الالتزام بخفض ومنع إنتاج المخدرات وبيعها والطلب
عليها على نحو غير مشروع، وأنا واثقة من أن هذه

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطاب الملقة بالعربية والترجمات الشفوية
للخطاب الملقة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطاب الأصلي.
وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعنى
خلال شهر من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service,
Room C-178. وستتصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب
واحدة.

السيد سكافاريلاي (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): لقد عملنا معا، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، طوال أكثر من ١٥ شهراً بشجاعة واحترام متبدل في جو من الشقة، محاولين وضع نهج مشترك للعمل من أجل حل مشكلة المخدرات العالمية. ولأننا عملنا بشجاعة واحترام وثقة، بات لدينا اليوم التزام سياسي عالمي، قيم، وحيد التوازن، ويمكن الاعتماد عليه، ولم يسبق له مثيل.

وكلنا نعلم اليوم، في جميع أنحاء العالم، أن مشكلة المخدرات هي تهديد حقيقي لمجتمعاتنا، وستظل كذلك لفترة طويلة. ويتوقف الأمر علينا، بوصفنا دولاً ذات سيادة، أن نوسع في ممارسة حررتنا ومسؤولياتنا، الفرص أمام الناس بجميع مشاربهم لتجنب تعريض أنفسهم لخطر من هذا النوع والشأن.

واليوم نعلنها بوضوح، كما لم نفعل من قبل على الإطلاق، أن خطورة المشكلة لا تنعكس في نطاقها وبعدها العالمي فحسب، بل أيضاً في عناصرها الخارجية المعقدة. فمشكلة المخدرات حلقة مفرغة تتهياً بفعل استسلام الأفراد لتجربة الاستهلاك. واستهلاك البشر للمخدرات في نهاية هذا القرن يتم تحت ضغط هائل وتغذية على ما يبدو أولويات ملحّة ولكنها خطأة في أغلب الأحيان.

وقبل أقل من عامين، أطلقت المكسيك مبادرة عقد مؤتمر عالمي على أعلى مستوى سياسي بغية النظر في مسألة المخدرات على النحو المناسب. ومن قلب بوليفيا التي كانت وقذاك مقر مجموعة ريو، طرنا إلى فيينا لحضور دوره لجنة المخدرات التابعة للأمم المتحدة. وبدأنا بذلك مفاوضات معقدة وناجحة توجهاً قرار الجمعية العامة المتتخذ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، الذي دعا إلى عقد هذه الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة المكرسة لمشكلة المخدرات العالمية.

وبوصفني ممثلاً مطلقاً الصلاحية لأوروغواي، وممثلاً لرئيس الجمهورية، الدكتور خوليو ماريا سانغويتي، أعرب عن التزام بلادي بالإعلان السياسي وخطبة العمل اللذين نؤيدهما دون تردد أو تحفظ.

لقد كانت أوروغواي في الطليعة في هذه المفاوضات منذ البداية. فاختيرت النائب الأول لرئيس

الدول. وهمما تدعمنا أيضاً على الصعيد العالمي التخفيف من الأضرار الناجمة عن إدمان المخدرات. ونحن واثقون من أن الوثائق التي أعدت لدوره الجمعية العامة الاستثنائية الحالية تتضمن نهجاً عميقاً وشاملاً إزاء التدابير التي ينبغي اتخاذها في المستقبل.

إن إستونيا تتطلع إلى الوفاء بجميع متطلبات اتفاقيتي الأمم المتحدة اللتين انضمت إليهما. وفي السنة الماضية أجاز برلماناً قانوناً جديداً لمكافحة المخدرات. ويجري تطبيق برنامج وطني للوقاية من إدمان الكحول والمخدرات. ونحن نعتزم الاستمرار في التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والمجلس الأوروبي والهيئات المختصة في بلدان الشمال ومنطقة بحر البلطيق.

ونحن ندرك أن المشاكل المرتبطة بالمخدرات والمؤثرات العقلية ستزداد في إستونيا في المستقبل القريب. وبعض المصابين التي تواجهنا ناتجة عن الموروث الاجتماعي والديمغرافي خلال الخمسين سنة الماضية، وعن أن إستونيا أصبحت الآن أكثر افتتاحاً على التأثيرات الخارجية. بما فيها الجوانب الاجتماعية السلبية.

وقد شهدنا خلال العقود الأخيرة عولمة للسلوك العام وثقافة الشباب. وينطبق هذا أيضاً على استعمال المخدرات. ويوجد في داخل فئات معينة من المجتمع جهل ورفض للامتثال للقوانين الدولية والوطنية المتعلقة بالمخدرات. ولكي نتفادى ذلك، ينبغي أن نصب مزيداً من التركيز على تكريس القيم الإيجابية، مثل الصحة، والرعاية الاجتماعية، والضماء الاجتماعي. وبصفتي وزيرة للشؤون الاجتماعية، وطبيبة وأمّاً، أرى أن استعادة القيم المعنوية والأخلاقية وأهمية وجود أسرة قوية - من الأم والأب والأبناء - من شأنهما أن يساعدان على خفض إدمان المخدرات وما يصاحبها من الأمراض والعنف.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر وزيرة الشؤون الاجتماعية في إستونيا على بيانها.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ألبرتو سكافاريلاي، وزير الدولة في أوروغواي.

وقد التزمنا باتخاذ تدابير لمكافحة غسل الأموال الذي يهدد استقرار وأمانة وأمن الأنظمة المالية والتجارية والإنتاجية للدول. وهذا يهاجم الاتجار بالمخدرات في أكثر نقاطه حساسية، أي مصادر دخله غير المشروع المكتسب عن طريق مهانة ومعاناة عدد كبير من الناس في أنحاء العالم.

وقد أصرت أوروجواي على أنه بغية إلهاق الهزيمة بالطابع الدولي للجرائم المتعلقة بغسل الأموال، وتحويل السلاائف الكيميائية، وإنتاج المتفجرات والأسلحة النارية والاتجار غير المشروع بها، يجب أن تتمتع بتعاون المؤسسات التجارية المنشأة قانوناً والمرتبطة بهذه المسائل. ويجب لا يؤثر هذا على المراقبة الكفؤة من جانب الدولة التي عليها أن توفر ضمانات كافية دون تعريض حرية التجارة للخطر. وهذا يعني أن التطبيق الفعال لمبدأ "إعرف عميلك" في جميع هذه الأنشطة ضروري في المعركة الفعالة ضد منظمات الإجرام، ولما بأنه ينبغي لا ينתר حسن نية المؤسسات القانونية.

إن الاتجار بالمخدرات لن تقوم له قائمة بدون غسل الأموال. وبدون الأسلحة والمتفجرات، لن يوجد إرهاب وجريمة منظمة. وبدون السلاائف والمخبرات، لن يوجد مخدرات. وبدون مستهلكين، لن يوجد طلب، وبدون الطلب ينعدم وجود العرض. واليوم، نقبل هذه المبادئ بوضوح، ونعتقد أنه توجد أسباب حقيقة للأمل.

ونؤكد مجدداً أهمية القضاء على المحاصيل غير المشروعة لإنتاج المخدرات، ونرى في التنمية البديلة أداة قوية لها هدفان ألا وهما تخفيض عرض المخدرات وتعزيز التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية الفقيرة المشتركة في هذه الزراعة غير القانونية.

وبغية تحقيق هذين الهدفين، وضعنا مواعيد نهاية وإجراءات. ويأتي الإعلان السياسي وخطة عمله نتيجة جميع الجهود التي بذلناها، وتحقق المبدأ تلو الآخر، بهدي من تنوع ثقافتنا ووحي من قناعتنا الجماعية بأننا معاً يمكننا أن نصل إلى المسؤولية التي نتشارطها عن حل مشكلة تهزنا جميعاً.

إن التنمية البشرية المستدامة في خطر، فمثلًا حرية الفرد ومسؤوليته، وكرامته وأمله المؤكد في أن النساء

الميبة التحضيرية التي كان بابها مفتوحاً أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وقبلت هذا التحدي بحزن وبنوع الإيمان والثقة الذي لا يتعزز إلا بفعل القضايا العادلة. وعملنا تحت رئاسة البرتغال الرائعة، تدعمنا الإدارة الكفؤة للمدير التنفيذي وأمانة لجنة المخدرات فيينا.

وقبل ذلك بوقت غير طويل، قبلت بلادي، بنفس الروح ونفس العزيمة، تحدياً تاريخياً آخر، رئاسة الهيئة التي عهد إليها توجيهه وضع استراتيجية مناهضة للمخدرات في نصف الكره لمنظمة الدول الأمريكية /لجنة مكافحة إساءة استعمال المخدرات في الدول الأمريكية. وتحول هذا العمل إلى مساهمة هامة في الاتفاق العالمي الذي سنعتمده قريباً في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

إن هذا الإعلان السياسي وخطة عمله يتضمنان مواضيع ذات أهمية خاصة تكفل بأن يكون للاتفاques التي تم التوصل إليها أهمية تاريخية. وبعض هذه المواضيع الهامة تتضمن لأول مرة ترسیخ مبادئ توجيهية تتعلق بتحقيق الطلب على المخدرات. ونحن ندرك أن هذا عنصر أساسى من عناصر المشكلة. وقد شجعنا على تعزيز التعاون الدولي المنظم الذي بدوته يفشل كل جهد يبذل من أجل التصدي لهذه المشاكل، حيث من الواضح أنها متربطة على الصعيد الدولي. وتوصلنا إلى وضع خطة عمل لمكافحة صنع المنشطات الأفيتامينية وسلاائفها، والاتجار بها وتهريبها على نحو غير شرعي وإساءة استعمالها، وكان ذلك ضرورياً بسبب التوزيع الجغرافي السريع لهذه المؤشرات وما يمثله استهلاكها من خطر.

وقد اتفقنا على اتخاذ تدابير لمكافحة السلاائف والمعدات التي تستخدما المختبرات في صناعتها، لسبب بسيط وهو أنه بدون سلاائف، لن تكون المخدرات موجودة عملياً. وتعهدت الدول باتخاذ تدابير تفتيش فعالة، وتطبيق مبدأ "إعرف عميلك" على الذين يتاجرون بهذه المنتجات والمعدات التقنية. وعززنا التعاون القضائي ممثلين امتثالاً تماماً للنظام القانوني الدولي. ويجب على الدول، وفقاً لمبادئها الدستورية ونظمها القانونية وسلطاتها القضائية، أن تتعاون تعاوناً فعالاً في تنفيذ القانون كي لا يتسرى لمجرمي المخدرات أن يجدوا ملاذاً لهم في العالم ويفلتوا من العقاب.

بشكل خاص أرواح الشباب ونمائهم في كل أرجاء العالم. والتحدي الذي يواجهنا هو البحث عن وسائل وطرق التغلب على هذه المشكلة. وأعتقد أنه يمكن تحقيق هذا بالعمل العالمي من خلال الجمع بين الاستراتيجيات الدولية والمحلية. وهذه الدورة الاستثنائية تتيح لنا نحن المشاركين فيها، فرصة توجيه رسالة عن تصميمنا وعزمتنا على مواجهة هذه المشكلة العالمية.

وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، اعتمدت الحكومة الأيسلندية خطة عمل شاملة لمكافحة تعاطي التبغ والكحول والمخدرات. وتعترف خطة العمل هذه بأن مشكلة المخدرات هي مسؤولية مشتركة وعامة تتطلب نهجاً متكاملاً ومتوازناً. وتقوم خطة العمل على أساس سياسة حكومية شاملة اعتمدتها في نفس الوقت. وبموجب هذه السياسة، تتعهد الحكومة الأيسلندية بإزالة تعاطي المخدرات بين الشباب وبخفض استهلاكم للمواد الكحولية والتبغ لدرجة كبيرة. وقرب عام ٢٠٠٠، توجه نقاط التركيز في هذه السياسة نحو منع أول استخدام للمخدرات والإثناء عنه وخفض الجرائم المتعلقة بالمخدرات، والقضاء على التساهل إزاء تعاطي من هم دون العشرين للمشروبات الكحولية، واستراتيجيات للتدخل المبكر.

وأحد العناصر الرئيسية لخطة عمل الحكومة الأيسلندية، هو مشروع أيسلندا الخالية من المخدرات، الذي شرع فيه رسمياً في شباط/فبراير لعام ١٩٩٧. وهذا المشروع هو جهد تعاوني بين حكومة أيسلندا، وريكيافيك عاصمة أيسلندا، واتحاد السلطات المحلية في أيسلندا ورابطة المدن الأوروبية ضد المخدرات. وللمشروع إطار زمني مدته خمس سنوات. ونتيجة لهذا، فإن الشركاء المتعاونين في المشروع سيستعرضون وسيقيموا نتائج العمل في عام ٢٠٠٢.

وهذا المشروع طموح، ولكن حينما تتعلق المسألة بالمخدرات، فليس هناك من هدف آخر غير هذا. وهو ليس بالهدف الذي يسهل تحقيقه، وسيتوقف نجاحنا فيه إلى حد كبير على الالتزام الدولي بإزالة مشكلة المخدرات في العالم. وفي هذا الصدد، لا يوجد بلد في معزل عن العالم الخارجي. وهدف المشروع هو تعبئة المجتمع الأيسلندي ككل والوصول إلى اتفاق شامل للأمة جماء حول هدف أيسلندا الخالية من المخدرات. وبالبدء في أنشطة معنية وفي استراتيجيات خفض الطلب، نخطط

والرجال في هذه القرية العالمية التي تتشاطرها سيتمكنون من الوفاء بالالتزام الاجتماعي بالعمل يوماً بيوم لا يحاد مجتمعات حرة أكثر اتحاداً في سلام. ولا يمكن للمرء أن يتحمل المسؤوليات إلا بوجود حرية شخصية. واستهلاك المخدرات يؤثر على هذه الحرية، والقدرة على فهم الواقع، والمشاركة الفعالة في تشكيل عصرنا. ويجب أن نعمل معاً بعزם وباحترام كامل للسيادة الوطنية دون خوف وبثقة، لأن الخوف والريبة يضيّران إلى عدم التعقل الذي يؤدي بدوره إلى إخفاق تام لجهودنا.

ونتعود نحن مواطنين أوروغواي، مستندين إلى حريتنا الراسخة، بأن نلتزم التزاماً لا يتزعزع بأن نبذل قصارى جهودنا للتعاون في حل مشكلة المخدرات العالمية، وذلك لأن القيم الأساسية أصبحت في خطر. ونعتقد أن يقين وإرادة سياسية قوية أن التعاون الدولي والمنظمات المتعددة الأطراف هي أدوات قوية في معالجة مشاكل على هذه الدرجة من الخطورة والأهمية.

إن الاحترام الكامل لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ولمبادئ القانون الدولي المتعلقة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى واحترام سلامتها الإقليمية وسيادتها الوطنية، هي الأعمدة التي يقوم عليها التعاون الدولي الأخوي والفعال. والحرية والسلام وحقوق الإنسان والبيئة ونوعية الحياة والتنمية البشرية المستدامة والقضاء على الفقر هي التحديات التي تواجه عصرنا. ولمشكلة المخدرات صلة بطريقة ما بكل من هذه المسائل الحيوية.

هذا هو اعتقاد أوروغواي الذي تتصرف على أساسه، يوماً بعد يوم، في جدها لتحمل نصيبها من المسؤولية التي نشارك فيها جميعاً، في قناعة تامة بما يؤكده الإعلان السياسي من "أننا القادرون معاً على مواجهة هذا التحدي".

نائب الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنجليزية): أشقر وزير الدولة في أوروغواي على كلمته.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ثورستين بالسن، وزير العدل والشؤون الكنسية في أيسلندا.

السيد بالسن (أيسلندا) (ترجمة شفوية عن الإنجليزية): يواجه العالم مشكلة مخدرات خطيرة، وهي مشكلة تهدد

المتحدة دورا رئيسيا في تعبئة المجتمع الدولي في الكفاح ضد المخدرات. إن دول العالم، عاملة معاً، تستطيع أن تواجه تحديات مكافحة مشكلة المخدرات العالمية.

الرئيس بالنهاية (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر وزير العدل والشؤون الكنسية في أيسلندا على كلمته.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة كارمي سالا سانسا، وزيرة التربية والشباب والرياضة في أندورا.

السيدة سانسا (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): منذ ثلاث سنوات، وخلال القمة العالمية للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن، ركزت أندورا الأضواء على حقيقة أن الشباب حينما يفقد الأمل ويقع ضحية للبطالة، يصبح أكثر تعرضاً لللإغراء وتزداد سهولة انتقاده نحو تعاطي المخدرات وغير ذلك من صور التهرب.

وفي بلدي تختلف هرمية توزيع الأعمار كثيراً عنها في بقية أوروبا الغربية. فلدينا عدد كبير من الشباب في أندورا، ومعدل المواليد لدينا أعلى منه في المناطق المجاورة لنا. لذا كان من الطبيعي أن نبدي اهتماماً خاصاً لما يصيّب الشباب، وأن نسعى دائماً من أجل التوصل إلى سبل الحيلولة بين شبابنا وبين إضاعة أعمارهم فيما لا يجدي. وبوصفني وزيرة التعليم والرياضة، ولكن اليوم بصورة خاصة، أود بصفتي وزيرة الشباب في أندورا، أن أشدد في هذا المؤتمر على ارتفاع معد إساءة استعمال المخدرات بين الشباب.

لقد عممت الأمم المتحدة صحيفة وقائع أشارت إلى أن متوسط الأعمار بالنسبة لبدء إساءة استعمال المخدرات آخذ في الهبوط سنة بعد أخرى. وهذا ملحوظ بوجه خاص فيما يتعلق بالذين التمتسوا العلاج من تعاطي الأفيون في عام ١٩٩٥، حين بدأ شباب من الفئة العمرية ١٥ إلى ١٩ عاما علاجهم بأعداد تزيد عن مجموع أعدادهم خلال كامل فترة الثلاث سنوات من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٤. كما تبين صحيفة الواقع أن هذه الظاهرة ليست قاصرة على البلدان المتقدمة النمو، فكثير من الدول النامية أشار إلى اتجاه مماثل في تزايد أعداد الشباب الذين يتعاطون الحشيش والهرويين والمنشطات والمواد المهدوسة.

لزيادة التوعية العامة بمخاطر استعمال المخدرات، وبذلك
تنلقى الدعم الفعال على كل المستويات بقصد التدابير
التي تدعى الحاجة إلى اتخاذها.

واسمحوا لي بالمزيد من تفصيل ما نقوم به كجزء من هذا المشروع في عامه الأول. نحن ندع عم بنشاط أعمال البحث في هذا الميدان لكي نحسن فعالية جهود المعن التي تنفذ. ونزيد من مخصصات الميزانية المرصودة لكل من الجمارك والشرطة لتعزيز أعمالهما ضد الاتجار غير المشروع بالمخدرات وتوزيعها. وبالتعاون مع منظمات الآباء والأمهات، نزيد توعيتهم بشأن أخطار استخدام المراهقين للمخدرات. ونؤد جعل الآباء والأمهات مدركين لأهمية العلاقة الوثيقة بين الأبوين والمراهقين، ومقدار الوقت الذي يقضوه معا، وإشراف الوالدين. ونحن نعمل بنشاط على إشراك الشباب في العمل الوقائي ضد تناول المشروبات الكحولية وتعاطي المخدرات. وقد طورنا حوارا مع المراهقين للتعرف على آرائهم بشأن التدابير التي يحتمل أن تكون الأفضل في الوصول إليهم في العمل الوقائي. ويبدي الشباب اهتماما بهذا الموضوع وقد استمعنا إلى آرائهم فيما يتعلق بتوقيعاتهم. وكجزء من هذا المجهود، نقوم بدعم مشروع طموح مازال في مرحلة الإعدادية، هدفه توحيد الشباب في أوروبا ضد المخدرات.

ونحن نركز على الحاجات الخاصة للشباب الذين أصبحوا مدميين. وصفنا شراكات بالتعاون مع مختلف الأجهزة الرسمية والخاصة التي تعمل في الميدان الوقائي. وأود أن أنوه هنا بالوالدين، والمدرسين والمتخصصين في مسائل الصحة ومنظمات الشباب والمجتمع. إن الشراكات ضرورية إذا أردنا أن نبلغ هدف القضاء على المخدرات.

لقد وصفت بإيجاز العمل الذي بدأناه في أيسلندا في كفاحنا ضد إساءة استعمال المخدرات. ومن الأمور المشجعة جداً أن أرى التوافق بين عملنا في أيسلندا والتدابير الموصى بها لمجابهة مشكلة المخدرات المذكورة في مختلف مشاريع إعلانات هذه الدورة.

و بالنيابة عن حكومة أيسلندا، أود أن أكرر تأكيد تأييدنا للأمم المتحدة ولجهازها للرقابة على المخدرات باعتبارها المحفل العالمي للتعاون المتعدد الأطراف. ولا يمكن مواجهة مشكلة المخدرات إلا عن طريق التعاون الدولي المقترب بجهود وطنية منسقة. و تؤدي الأمم

بغية الحيلولة دون مجرد التلميح بوضع أموال المخدرات في بلدنا أو تراكمها أو إدماجها فيه.

إن غسل أموال المخدرات والموافقة عليه عمل غير أخلاقي يحط بكرامة الإنسان، ويجب على جميع البلدان أن تعمل معاً لرفض هذه الممارسات التي تدور بمقتضاها بأسلوب أعمى أعداد الوفيات وحصيلة التدمير. فيجب أن تبذل الجهود أيضاً في مجال التعاون القضائي وتعاون الشرطة بين الدول بغية تعزيز مكافحة المخدرات. وفي هذا الصدد يسعدني أن أقول إن شرطة أندورا التي تعمل بالاتفاق التام مع الشرطة الدولية وقوات الشرطة في البلدان المجاورة، كانت دائماً وستظل يقظة في كفاحها ضد الاتجار بالمخدرات.

وعند الحديث عن المخدرات يميل المرء إلى قصر التفكير على الشباب الخائب الأمل في الدول المتقدمة النمو. ولكن علينا لا ننسى الطرق التي تصيب بها آفة المخدرات البلدان النامية. فاستئصال محاصيل المخدرات غير المشروع والاستعاضة عنها، مجحود يجب ألا يترك لهذه البلدان وحدها، خصوصاً وأن العصابات الإجرامية والأفراد المسلحين هم الذين يتحكمون في إنتاج المخدرات وتجارتها. ويجب أن تتحمل البلدان المتقدمة النمو عبئها من هذه المسؤولية. وفي هذا العام ستدرس أندورا سبل التعاون بمزيد من الفعالية مع البلدان المنتجة للمخدرات لمساعدتها في استبدال تلك المحاصيل، فضلاً عن زيادة إسهامها في صندوق الشباب والتبرع بالأموال بهدف القضاء على الأسلحة الصغيرة.

وستكون أندورا حاضرة عندما تنشأ الحاجة إليها لمحاربة المخدرات ومساعدة الشباب على التغلب على عدو البشرية هذا. إنبني البشر يكونون في أفضل حالاتهم حين يفكرون، والمخدرات تغلي العقل. ولذا أعلن أن بلدي يؤيد تماماً أهداف هذه الدورة الاستثنائية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر وزيرة التعليم والشباب والرياضة في أندورا على بيانها.

وأعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أحمد عبد الله وزير الصحة في ملديف.

فكم ينبغي أن يتحطم من حياة الشباب البشرة بالأمل؛ وكم من الأسر ينبغي أن تتمزق؛ وكم من المجتمعات يجب أن تصاب بهذا التدمير الذاتي الخفي والساكن قبل أن تتحرك؟ وماذا بوسع الحكومات أن تفعل؟ أعتقد أن الرد على مستوى الوقاية على الأقل قد يمكن في زيادة العمل اللامركزي على صعيد المجتمعات المحلية الصغيرة أكثر منه في تنفيذ برامج حكومية شاملة قد لا تصل إلى أهدافها الفردية. ولأنني من بلد صغير حققت فيه برامج مكافحة المخدرات نتائج طيبة، فإني أميل إلى أن أثق في قوة أي مجتمع صغير قوي يخوض معركة ضد المخدرات. ويمكن لتشجيع الأنشطة الرياضية على مستوى الهواة، وتوجيه التعليم نحو تنمية المهارات المنتجة، وتعزيز شعور الشباب بالانتفاء والعزّة، أن تساعدهم على مقاومة ضغوط الأنداد لتجربة المخدرات أو حتى على إدراكه ضغوط الأنداد ضد تعاطي المخدرات.

وإذا كانت إساءة استعمال المخدرات مشكلة عالمية موجودة في كل مكان فإن أندورا محظوظة بكون معدل التعاطي فيها متدنياً جداً، وهو أمر أعزوه إلى أن شبابنا قد مستُهم على الصعيد المحلي نفسه بيئة باعة على الحياة حدث فيها تقارب بين الآباء والسلطات المحلية والجهات الحكومية بغية تعميق الإيمان بالمجتمع.

وكانت مساعدة مدمني المخدرات على العودة إلى حياة خالية من المخدرات أصعب دائماً من الوقاية من تعاطي المخدرات في المقام الأول، ذلك أن المخدرات تغير شخصية الناس وتنشئ الإدمان الذي يتذرع جداً القضاء عليه. كذلك يعتبر تأهيل مدمني المخدرات وإدماجهم الاجتماعي ووقايتهم من أمراض كالإيدز الذي يرتبط انتشاره بتعاطي المخدرات، من أولويات حكومتي والتي تستهدفها على هذا النحو وزارة الصحة.

وفي أعقاب اعتماد اتفاقية عام ١٩٨٨ المكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، خصص يوم للاحتفال بها، فأعتمدت مصارف أندورا السبعة الوحيدة القائمة، بالتعاون الوثيق مع الحكومة، مدونة سلوك داخلية تجاوزت صياغة الاتفاقية ذاتها. وفي عام ١٩٩٢ أدمجت هذه الأحكام في القانون الجنائي الأندوري. وظلت أندورا إلى اليوم خالية مطلقاً وبلا رجعة من غسل الأموال المرتبط بالمخدرات. كما أن الحكومة يقظة دائماً وتبقي على اتصال وثيق برابطة المصارف

وفي ملديف، عدل قانون المخدرات في عام ١٩٩٥ للتصدي للتتصاعد في حالة المخدرات. وتبع هذا أن أنشأ الرئيس مأمون عبد القيوم، إدارة خاصة لتنفيذ البرامج الوطنية الشاملة لمكافحة المخدرات. وأهم تغيير حدث في القانون المنقح هو تشديد العقوبة على موردي المخدرات بينما ينظر القانون إلى المتعاطين البسطاء بعين رحيمة. فتتاح لهؤلاء كل فرص الإصلاح والعودة إلى حظيرة المجتمع.

ولا يقل تعاطي التبغ أهمية عن تعاطي المخدرات. فالآثار الصحية والاقتصادية للتبغ معروفة تماماً. ولذلك فمما يشجعنا أن يتزايد العمل العالمي لمكافحة التبغ. ونعرب عن شكرنا لمنظمة الصحة العالمية على مبادراتها العظيمة في هذا المجال.

وأهنت أيضاً الولايات المتحدة على اتخاذ خطوات جريئة جديدة ضد المخدرات والتبغ. واتخذت جزر الملديف تدابير عديدة، من بينها منع الإعلانات والدخين في المكاتب الحكومية وفي الأماكن العامة. ومع زيادة الوعي، أعلنت جزيرتان من جزرنا خلوهما من التبغ.

وفي ملديف، ازداد الدور الذي يقوم به القطاع غير الحكومي في مجال منع إساءة استعمال المخدرات والتعليم. وتعمل المنظمات غير الحكومية والمجتمعات السكانية معاً عن كثب لحفظ الشباب على ممارسة المهن المدرة للكسب.

إن مشكلة المخدرات تتطلب حل شامل. فالمبادرات الجريئة والأعمال الشجاعية هي مطلب الساعة. وينبغي لهذه المبادرات والأعمال معالجة المشكلة من جذورها، أي الشرور الاجتماعية التي تعزز قيام مناخ مؤات لإساءة استخدام المخدرات. ولا بد من بذل كل جهد لإبعاد الشباب عن هذا المسار الخطير. وأي حل شامل يتطلب مشاركة نشطة من جانب جميع القطاعات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع. ويجب أن نعمل معاً للقضاء على المحاصيل غير المشروعة، وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي، وخفض الطلب، ومراقبة غسل الأموال، وتعزيز التعاون القضائي، ومراقبة السلاائف والمخدرات الأصطناعية.

وإبني على ثقة من أن هذه الدورة ستضع خطة عمل عملية وشاملة تساعدنا على كسب المعركة ضد

السيد عبد الله (ملديف) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية):
يسرقنا جداً أن تعقد الأمم المتحدة هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكررة لمشكلة المخدرات العالمية. ونحن نعرب عن شكرنا الخالص على خطة العمل الممتازة التي تجري مناقشتها هنا. وسوف نؤيد تأييداً كاملاً هذه القضية العظيمة.

إن مشكلة المخدرات هي نتاج عدة أمور منها الفشل في التصدي للبعد الروحي للتنمية. وفي عالم يتحرك بشكل متزايد نحو المادية، أصبحت لقيم التقليدية والأسر، والأديان مكانة أدنى. وأصبح شباب اليوم يتحرك بدافع رغباته التمردية وليس بدافع القيمة الأخلاقية.

وعولمة الجريمة قضية أخرى تشير اهتماماً بالغاً. فزار عوالم المخدرات غير المشروعة والمتجررون بها وغاسلو أموالها وعملاوها في البلدان التي تنتهي إليها متضامون في شبكة عالمية تستخدم أسرع وسائل الاتصال. ونتيجة لهذا أصبح كبار المتجررين بالمخدرات يزاولون عملاً لهم الشنيع في منأى عن العقوبة ويعيشون في ترف لا حدود له بينما يعاني ضحاياهم في ذلة.

وأصبحت المخدرات واحدة من أخطر مشاكلنا. ويتصادف تتصاعد مشكلة المخدرات مع التنمية الحديثة، ولكن من السذاجة أن نستنتاج أن المشكلة تأتي نتيجة للتنمية. بل هي بالأحرى نتيجة للفشل في تحقيق التوازن في النمو وخفض التفاوتات الجسيمة وصور الحرمان الصارخة التي تميز مجتمعاتنا. واتساع الفجوة بين الأغنياء والقراء إنما نجم عنه خلل اجتماعي وتصاعد في الجرائم. والمخدراً هي أحد أعراض انتشار هذا الخلل الاجتماعي.

وفي ملديف ارتبطت إساءة استعمال المخدرات في أواسط السبعينيات بتتصاعد المشكلة عالمياً وتزايد سفر الملديفيين إلى الخارج. وأول تشريع بشأن المخدرات صدر في عام ١٩٧٧. ومنذ ذلك تزايد عدد مجرمي المخدرات بمعدل مخيف. ولحسن الحظ لا توجد في البلد شبكة إجرامية سرية للتوزيع. فنحن لسنا بلداً منتجًا للمخدرات. غير أن المتجررين بالمخدرات لا يعترفون بالحدود. فالذين يستوردون المخدرات هم من صغار المجرمين من بلدان المجاورة. وهذا يجعل من المتعذر جداً تعبيئهم وتعقبهم. وثمة حاجة ماسة إلى تعزيز نظام الجمارك والشرطة والمخابرات للمساعدة في تحسين هذا الوضع.

وعلى الصعيد الداخلي كانت للتشريعات الوطنية - أخص منها بالذكر قانون المخدرات العراقي رقم (٦٨) لسنة ١٩٦٥ المعدل - وإجراءات والجهود التي تبذلها وزارتى الصحة والداخلية واللجنة الوطنية لمكافحة المسكرات والمخدرات والمؤثرات العقلية الأثر البالغ في جعل العراق واحداً من البلدان القليلة والنظيفة في العالم من حيث إنتاج المخدرات أو المتاجرة بها أو تعاطيها بكافة أنواعها، وعدم إساءة استخدامها لغير الأغراض الطبية والعلاجية. كما لم تسجل في بلادي أية حالة عن استعمال السلاائف والمواد الكيميائية الأساسية التي تدخل في الصناعة غير المشروعة للمؤثرات العقلية.

وفي مجال التوعية بمخاطر المخدرات وتعاطيها تقوم الأجهزة المختصة بإعداد برامج خاصة للوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية موجهة إلى جميع شرائح المجتمع.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

لقد أحقت الجزاءات الاقتصادية المفروضة على بلادي وما تزال خسائر بشرية وأضراراً مادية كبيرة شملت جميع مراقب الحياة بما فيها ميدان مكافحة المخدرات، إذ أثر حرمان العراق من موارده المالية من تحجيم مشاركته في المؤتمرات والاجتماعات الدولية والإقليمية وحال دون مواصلة العراق في التعرف على المستجدات في مجال مكافحة المخدرات، ولا سيما حرمانه من المشاركة في أنشطة وفعاليات الانتربول الآمنية والجنائية منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ بسبب عدم تسديد العراق لالتزاماته المالية بسبب الحصار.

وكذلك حرم العراق من استيراد الأجهزة الفنية المتطرفة واستقدام الخبرات الفنية الدولية، وعدم إتاحة الفرص لمنتسبي أجهزته المتخصصة بمكافحة المخدرات بالبرامج التدريبية خارج العراق.

مما يُؤسف له بسبب غياب السلطة المركزية في منطقة الحكم الذاتي لشمال العراق، حدوث بعض المخالفات اللاقانونية فضلاً عن استخدام تلك المنطقة لتهريب المخدرات من وإلى الدول المجاورة، ونحاول جاهدين إبلاغ المكتب الدولي للرقابة على المخدرات. كما حدث في عام ١٩٩٢.

المخدرات. ولسنا بحاجة إلا إلى العزم والشجاعة لترجمة كلماتنا إلى عمل. ففي نهاية المطاف، لن يتغير شيء إلا بإرادتنا السياسية والتزامنا الجماعيين. ولا بد لنا أن نعمل سوياً لإنقاذ أطفالنا من هذه الأفة المتزايدة وضمان مستقبل كريم لهم.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير الصحة بمهديف على بياته.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد شوقي مرقص، وزير الصحة بالعراق.

السيد مرقص (العراق): ابتداءً أتشرف بنقل تحيات الرئيس صدام حسين (حفظه الله) رئيس جمهورية العراق إليكم جميعاً. ويسر وفد بلادي أن يتقدم لكم بالتهنئة لانتخابكم لهذه المناصب الرفيعة في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة. وأننا على ثقة بأن ما تتمتعون به من خبرة وحكمة لهو كفيل بإنجاح أعمال هذه الدورة باتجاه تحقيق الأهداف الإنسانية النبيلة التي نعمل من أجلها جميعاً.

إنه لمن دواعي السرور أن يشارك وفد بلادي في أعمال هذه الدورة بالرغم من الصعوبات الاقتصادية والمالية التي يمر بها نتيجة الحصار المفروض عليه، مما يعكس حرص العراق على أهمية المشاركة في النشاطات الدولية المتعلقة بمكافحة المخدرات التي باتت تشكل ظاهرة اجتماعية خطيرة تفزو المجتمعات البشرية النامية والمتقدمة على حد سواء، سيما في العقود الماضيين، وبذلت تمدد جذورها لتعصف بالبنية الاجتماعية والاقتصادية والخلقية في عدد من دول العالم.

لقد عبر العراق منذ وقت ليس بالقصير عن رغبته الجادة بالتعاون مع الهيئات الدولية المتخصصة والجهود المخلصة لمكافحة المخدرات، وانضم إلى الاتفاقيات ذات العلاقة التي أصبحت جزءاً من التشريعات الوطنية. فقد انضم العراق إلى الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١، واتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١، وبروتوكول تعديل الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٧٢، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨.

وإن نطاق انتشار وتغلغل هذه المشكلة من الصخامة بحيث أصبحت معظم البلدان، إن لم نقل جميعها، واقعة الآن في شركها. ففي كل مدينة وبلدة أو قرية تقريباً يمكن للمرء أن يرى اللمسة المميتة لتعاطي المخدرات على وجوه الناس. فكثيرون منهم سقطوا ضحايا لفيروس الإيدز اللعين، وسقط أضعافهم ضحايا لجرائم العنف الملازمة حتماً لتجارة المخدرات. والكارثة الأكبر هي مصير شبابنا الذين يستقطون على جانب الطريق ويحكم عليهم بحياة اليأس أو، وهو الأسوأ، بالموت الشنيع.

ولدي بالذات لم ينج أيضاً من وباء المخدرات. فبسبب موقع غيانا بالقرب من بعض من منتجي المخدرات الرئيسيين في العالم أو شكت أن تصبح محطة عبور رئيسية للمخدرات غير المشروع إلى أسواق في العالم المتقدم النمو. وأن معظم مساحتها البالغة ٢١٥٠٠٠ كيلومتر مربع غير مأهول ويتألف من غابات استوائية كثيفة تشكل عمليات مكافحة المخدرات على امتداد تلك الحدود الشاسعة، وكذلك في أذهار البلد الكثيرة تحدياً كبيراً لسلطات إنفاذ القوانين. ونحن ببساطة لا نملك معدات الاتصال ومرافق النقل الضرورية لمواجهة عمليات الاتجار بالمخدرات غير المشروع.

وليس لدينا كذلك الموارد الازمة لإقامة آلية شرعية وقانونية كافية لعلاج المسائل المرتبطة بالمخدرات. الواقع أن حملتنا ضد إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها تستند مواردنا النذرية التي لو لا هذا لامكنا استخدامها في الأغراض الإنمائية. والأسوأ من ذلك أن نقص الخبرة في مؤسساتنا المالية في مجال التعامل مع غسل الأموال يزيد من مخاطر الاتجار والإفساد، والمشتغلون بالاتجار بالمخدرات يدركون تماماً نقاط الضعف هذه ولا يفوتون فرصة لاستغلالها. وهذه هي الأسباب التي يجعل غيانا تعتبر أن من المهم أن تعطي للمحكمة الجنائية الدولية المقترحة ولاية على جرائم الاتجار بالمخدرات. وهناك مشروع معروض على البرلمان عندنا حالياً لمعالجة موضوع غسل الأموال.

وعلى المستوى الإقليمي فنحن ملتزمون إلى جانب البلدان الأخرى الأعضاء في الجماعة الكاريبيّة بخطبة عمل بربرادوس المتفق عليها في أيار/مايو ١٩٩٦ والتي تظل أساساً للتنسيق والتعاون. وسيعقد اجتماع إقليمي خلال الشهور المقبلة في سورينام لتقدير التقدم المحرز، كما

في الوقت الذي تشن فيه جمهورية العراق جهود المنظمة الدولية مساعماتها الجادة في هذا المضمار تجدد تعهداتها في المضي في تعاونها وإسهاماتها الجادة مع الأسرة الدولية للقضاء كلها على إساءة استخدام المخدرات والاتجار غير المشروع بها سواء في البلدان المنتجة أو المستهلكة أو دول العبور. ولنعمل جميعاً ونحن على اعتاب القرن الحادي والعشرين للقضاء على هذه الظاهرة غير الصحية وتحقيق الأهداف بشكل سليم. كما لا يسعني في ختام كلمتي هذه إلا أن أتوجه باسم وفد بلادي بالنداء من أجل المساعدة لرفع الحصار وإنها الوضع الكارثي الذي يتناقض مع الأهداف الأساسية النبيلة التي تعمل المنظمة الدولية من أجلها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر الوكيل الأول لوزارة الصحة في العراق على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد سامويل ر. إنساني، رئيس وفد غيانا والرئيس السابق للجمعية العامة.

السيد إنساني (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): انقضت عشر سنوات مرت منذ أن اعتمدت دول العالم اتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية. وفي تلك الفترة، بدأنا نفهم الحجم الحقيقي لهذه المشكلة وبدأنا ندرك أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به للقضاء على الخطر الذي يمثله هذا الشر.

إن الاتجار بالمخدرات تحول إلى خطر واضح وقائم يهدد السلم والأمن الدوليين. وإن الفسل الماهر لعاداته غير المشروع يتيح الوسائل لتقويض مجتمعات بأكملها واقتصاداتها.

والصلة المتينة القائمة الآن بين الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال والجريمة المنظمة والإرهاب والاتجار بالأسلحة، توجد سلسلة من الاشتراك في الجريمة تصعب تحطيمها. ورغم التشدد في إنفاذ القوانين ومصادرة المخدرات تظل هذه التجارة منتشرة. والواقع أن تحرير الاقتصاد العالمي قد أتاح مزيداً من الفرص أمام المهربيين لإخفاء عملياتهم وتوسيع سيطرتهم.

المحتم أن يجمع المجتمع الدولي على تنفيذ حملة للتحقيق والتوعية واسعة النطاق توضح الجانب المظلم لإساءة استعمال المخدرات والاتجار بها.

واسمحوا لي أن أشير أخيرا إلى أن جهودنا لحل هذه المشاكل لن تنجح إلا إذا صاحبتها محاولة جادة لعلاج مشاكل البطالة التي يواجهها عدد كبير من بلداننا. ويظل الفقر والتردي الاجتماعي أرضا خصبة لانتشار هذه المثالب. وما لم نجتمع معا، يدا واحدة لوقف تدهور مجتمعاتنا فإننا نتعرض لأن نخسر جيلنا هذا فحسب بل كل حضارتنا كما نعرفها. وأقل ما يمكن أن نفعله هو تجديد عزمنا على الفتاك بوحش المخدرات قبل أن يفتاك هو بنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس وفد غيانا على بيته. وأعطي الكلمة الآن لسعادة السيد لي سبيونغ، رئيس وفد جمهورية كوريا.

السيد لي (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بما أن هذه أول فرصة تتاح لي لمخاطبة الجمعية العامة كممثل دائم لجمهورية كوريا، فاسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن ثقتي الكاملة في قيادتكم، سيادة الرئيس، لتوقيع هذه الدورة الاستثنائية بنجاح عظيم. ولهذه المناسبة مغزى خاص لي لأن الفرصة أتيحت لي رئاسة الدورة السابعة والثلاثين للجنة المخدرات في عام ١٩٩٤.

وأشرفاليوم بالانضمام إلى زعماء من أنحاء العالم لتأكيد التزام مشترك بصياغة استراتيجية عالمية جديدة لمعالجة التهديد المتفلل لإساءة استعمال المخدرات. ففي كل يوم تسقط أعداد متنامية من البشر للويات الكارثية ذات العواقب المدمرة التي تلحق أضرارا بالغة بأسرهم ومجتمعهم وتقوض دورها النظم السياسية والديمقراطية والهيابك الاقتصادية. ويمثل تعاطي المخدرات وبيعها ونشرها بالطرق غير المشروعة تحدا يقتضي ردا عالميا. وهذا التجمع يجدد الأمل في إقامة عالم خال من المخدرات.

ومع قدوم القرن الحادي والعشرين توفر هذه الدورة الاستثنائية فرصة لم يسبق لها مثيل للقيام على أفضل وجه باستغلال التطورات الأخيرة في ميدان مكافحة المخدرات. أما وقد خلفنا الحرب الباردة ورائنا سقطت

بذل جهودنا لتجاوز منطقتنا وتكوين تحالفات على الصعيد الدولي.

ونرى أن شراكات من هذا القبيل ضرورية لوضع استراتيجية متكاملة وفعالة للتغلب على مشكلة انتشار الاتجار بالمخدرات. فمن خلال التعاون الدولي فقط نستطيع، نحن البلدان النامية الصغيرة، أن نأمل في تعزيز قدرتنا على أداء دور أكثر فعالية في محاربة المخدرات. ولكن ليكون هذا التعاون مقبولا وفعلا يجب أن يقوم على أساس احترام سيادتنا وسلامة أراضينا.

وتبقى مشكلة المخدرات مسؤلية متقاسمة بين الدول جميعها ينبغي للقوى منها أن يساعد الضعيف. وعلى هذا نود أن تعطى لبرامج المساعدة الموسعة أولوية أعلى من جانب برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الدولية للمخدرات، ومن جانب البلدان المانحة. وفي الوقت نفسه يلزم أن تكون أي استراتيجية للتنمية البديلة مدرومة بالكامل بحيث تتضمن تشبيطا لإنتاج وتصنيع المؤثرات العقلية.

وفي هذا السياق نرحب بالبيان المشترك المقدم من لجنة التنسيق الإدارية إلى الجمعية العامة والذي يعكس الطابع العالمي والمتجدد الوجه لمشكلة المخدرات وبالتالي الحاجة إلى اتباع نهج متوازن وشمولي. كما نرحب بقرار الأمين العام إنشاء مكتب مكافحة المخدرات ومنع الجريمة، ونرجو أن يزود بالموارد اللازمة للوفاء بولايته. وفي رأينا ما من سبب يمنع استخدام الأصول الجنائية المصادر في تمويل بعض أنشطة المكتب.

إن المعاهدات الدولية لمكافحة المخدرات التي وقعنها هي صكوك لا غنى عنها في محاربة المخدرات. كما أنه لا غنى عن برنامج العمل العالمي. ولا منف من ترجمة هذه الأهداف المشتركة إلى إجراءات عملية. وينبغي أن يعطى مشروع الإعلان السياسي وخطط العمل والتواريخ المستهدفة التي يتطرق إليها في هذه الدورة زخما إضافيا لتنفيذ سياساتنا المتفق عليها.

ولا شك في أن أهم ما في ترسانة أسلحتنا لمكافحة آفة المخدرات التحقيق وزيادة الوعي العام بمخاطرها. وما أن يزاح الستار تماما عن الوجه القبيح للعدو حتى يفقد هذا الوجه على الأرجح جاذبيته القاتلة. ولذا فمن

وكذلك فإن من المناسب وفي حينه أن تتناول هذه الدورة مسألة المنشطات الامفيتامينية وسلامتها. ويمكن لهذه الدورة، في استجابة سريعة لهذا التهديد الجديد الناشئ، أن تضرب مثلاً إيجابياً آخر في التكيف المتواصل لاستراتيجيتنا لمكافحة المخدرات إزاء الاتجاهات المتغيرة في إساءة استخدام المخدرات. ويتشاطر وفد بلدي المجتمع الدولي قلقه إزاء ما يجري من توسيع المعركة ضد الاتجار غير المشروع بالمخدرات من خلال ازدياد اشتراك عناصر الجريمة الدولية المنظمة والعنصر الإرهابية في تجارة المخدرات. ومن ثم لا يمكن لمبادرتنا أن تكون فعالة إلا عندما تجري معالجة قضايا المخدرات والجريمة في آن واحد من جانب وكالات إنفاذ القانون في كل الميدانين. ولهذا، فإننا نرحب بمبوع الأمين العام لتعزيز الجهود الدولية لمكافحة الجريمة والمخدرات والارهاب من خلال إنشاء مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة للإشراف على برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ومركز منع الجريمة الدولية. وقد بدأت هذه المبادرة تؤتي أكلها في التعاون الدولي. وقد بدأنا في التعاون بين المنظمتين.

لقد أثبتت الأمم المتحدة، خلال العقود العديدة الماضية، أهميتها التي لا تقدر بثمن في قيادة الجهود التعاونية الدولية لمكافحة المخدرات. وأسفرت هذه الجهود عن نتائج بالغة الأهمية. ومن بين إنجازات الأمم المتحدة البارزة بصورة خاصة المبادرة الرامية إلى القضاء على زراعة المحاصيل المخدرة غير المشروعة. ونتيجة لذلك، تم تحويل مناطق شاسعة كانت تستخدم فيما مضى كملادات للزراعة غير المشروعة لشجرة الكوكا وخشاش الأفيون إلى أراضي زراعية لانتاج الزراعي المشروع.

واستناداً إلى خبرة لا مثيل لها في هذا المجال امتدت لأكثر من ٢٥ عاماً، تضطلع الأمم المتحدة الآن بمشروع يرمي في نهاية المطاف إلى القضاء على زراعة خشاش الأفيون وشجيرة الكوكا أو خضوعها بصورة كبيرة. وبالتالي لن تكون هذه المهمة سهلة، إلا أن الأمم المتحدة مجهزة تجهيزاً جيداً بالاستراتيجيات الفعالة، وبخطوة عالمية شاملة ونظام رصد فعال.

لقد ضاعفت جمهورية كوريا باستمرار من جهودها لمكافحة تزايد تعاطي المخدرات وتصنيعها والاتجار بها على نحو غير مشروع. وأمرت هذه الجهود في عدة

الآن الحاجز التي كانت تعترض التعاون العالمي بين الشرق والغرب وانتقلت المعركة ضد المخدرات إلى مركز الصدارة في الساحة الدولية.

وعلاوة على ذلك، لم يعد بإمكان البلدان المنتجة والمستهلكة أن تلقي باللوم على بعضها البعض. واليوم، تقع على عاتق جميع أعضاء المجتمع الدولي مسؤولية استئصال تدفق المخدرات غير المشروعة. ومن خلال الاعتراف المتتبادل والسعوي المشترك لتحقيق الهدف الأسمى، تتوفر إمكانية اقتلاع مشكلة المخدرات بصورة شهائية. وتتجسد تلك الروح في الإعلان السياسي الذي سيعتمد في هذه الدورة. وإذا يتضمن الإعلان مبادئ توجيهية تستهدف ترجمة التزامات إلى واقع، وتسدد الضربة إلى قلب مشكلة المخدرات: أي العرض والطلب، كما أنه يعين مواعيد مستهدفة ثابتة وممكنة التحقيق من شأنها أن تعزز جهودنا في المستقبل. وإذا هذه الخلفية، فإن لدى ملء الثقة بأن الإعلان يمكن أن يشكل حقاً ملماً في كفاحنا الطويل ضد المخدرات غير المشروعة.

لقد دلت الدول الأعضاء طوال العملية التحضيرية لهذه الدورة، على استعدادها لمواءمة آليات التعاون القضائي وإرساء إطار تشريعي لتدابير مناهضة لغسل الأموال. ومن شأن التنفيذ العالمي لخطط العمل ذات الصلة، إذا نفذت تنفيذاً تاماً، أن لا يتيح بعد اليوم للمتجررين بالمخدرات المنظمين فرصة استغلال الملاذات الآمنة والثغرات. الواقع أن هذه التدابير ستمثل قفزة نوعية إلى الأمام في جهودنا لمراقبة إمدادات المخدرات من خلال استهداف المصدر الرئيسي لهذه البلوى.

بيد أنه ينبغي عدم إغفال الجانب الآخر من مكافحة المخدرات. وبالرغم من أن نهجاً متوازناً بين مكافحة العرض وخفض الطلب ظل يوجه أعمالنا لفتره طويلة، فلا بد لنا من الاعتراف بأن الجهد الرامي إلى خفض الطلب لا تزال مقصرة جداً عن تحقيق الهدف المنشود، وسبب ذلك في المقام الأول التشديد على كبح التصنيع والاتجار غير المشروع. وفي هذا الصدد، اعتقد بأن اعتماد مشروع الإعلان المتعلق بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات يمكن أن يمثل معالجة لأوجه النقص في الماضي، ويسير وبالتالي قدرتنا الجماعية على التصدي للعرض والطلب في وقت واحد.

وسيمثل إنذاراً أخيراً للمنظمات الإجرامية. ولكن تستمر تلك الرسالة إلى ما بعد هذا القرن، فإن آلية خطوات تتخذ في هذه الدورة ينبغي أن تتبعها التزامات سياسية ومالية من جانب جميع الدول الأعضاء. وستظل حكومة جمهورية كوريا من جانبها، مشاركاً نشطاً وبناءً في الحرب التي يشنها المجتمع الدولي على المخدرات.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس وفد جمهورية كوريا على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد فاساسي آدم ياكوبو، رئيس وفد بن.

السيد ياكوبو (بن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود بداية، باسم وفد بن، أن أضم صوتي إلى أصوات أولئك المتكلمين الذين توجهوا إليكم، سيدي، بالتهنئة وعبروا عن تقديرهم لكم على انتخابكم بالإجماع لقيادة أعمال هذه الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة المكرسة لكافح المجتمع الدولي ضد المخدرات في كل أنحاء العالم.

وأود كذلك أن أهنئ السيد بينو آرلاتشي، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات على ما أظهره من نشاط وحذاقة مهنية في رئاسة هذه الهيئة.

بعد مرور ثمانية أعوام على انعقاد الدورة الاستثنائية السابعة عشرة للجمعية العامة المكرسة للمراقبة الدولية للمخدرات، فإن الدورة الحالية توفر فرصة أخرى للدول الأعضاء في المنظمة لمراجعة التدابير وتحديد مسار جديد للمستقبل.

ونظراً للتغيرات التي طرأت في أنحاء العالم في العقد الماضي، فإنه لمما يبعث على الأسف، أنه بالرغم من التدابير التي تم تنفيذها، فإن المخدرات أصبحت حقاً بلوي يتواصل انتشارها.

ويشير تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات إلى أن الاتجار بالمخدرات وإساءة استعمالها قد انتشر في مناطق جديدة من العالم، وب خاصة في أفريقيا وآسيا. والواقع أن القارة الأفريقية أصبحت تمثل شبكة مفضلة للاتجار بمختلف أنواع المخدرات بسبب الوسائل المادية

الجهات. واتخذت حكومة بلدي إجراءات صارمة، تتعلق بتصنيع الميثامفيتامين، وهو مخدر جديد مفضل في بلدي، يأتي في المرتبة الثانية بعد الماريونا. ومع ذلك، فإن الميثامفيتامين المهرب إلى كوريا من المناطق المجاورة التي تتسم رقابتها بصرامة أقل، قد اكتسب قدرات تصنيعية محلية. وهذا يبرز الحاجة الملحة لتعزيز التعاون الدولي والإقليمي.

والواقع أن آلية إجراءات مضادة على الصعيد الوطني، مما كانت قوية يمكن مقاومتها بسهولة إذا لم تتخذ إجراءات مضادة جماعية على الأصعدة الدولية والإقليمية ودون إقليمية. وفي هذا الصدد، شاركت كوريا في مشاورات ثنائية مع البلدان المجاورة واضطاعت بدورها نشط في تعزيز التعاون الإقليمي ودون إقليمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وعلى غرار ذلك، يؤيد بلدية الجهات المتضامنة التي بذلت حتى الآن من جانب البلدان الآسيوية الستة الموقعة على مذكرة التفاهم بشأن مكافحة المخدرات لعام ١٩٩٥ من أجل تعزيز التعاون في منطقة جنوب شرق آسيا. وإننا نرحب بصورة خاصة ببيانها المشترك الذي أصدرته في هذه الدورة.

ولقد ثبت بوضوح أنه فيما يتعلق بإساءة استعمال المخدرات، فإن الوقاية هي إلى حد كبير أكثر استصواباً وجدوه اقتصاديّة من التماس العلاج. وينبغي تكثيف الحملات العالمية والبرامج التعليمية من أجل زيادة الوعي العام بالآثار المرعبة المترتبة على إدمان المخدرات. ومن هذا المنظور، يسر وفدي بالغ السرور أن يشير إلى أنه منذ تعيين سفراء النيابة الحسنة لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في ١٩٩٢، بناءً على مبادرة من كوريا، فإنهم أسهموا إسهاماً كبيراً في تعزيز الوعي العام وجمع الأموال.

ويوافق انعقاد هذه الدورة الاستثنائية الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨. ولهذا توفر هذه الدورة الفرصة لاستعراض اتفاقية ١٩٨٨ وإعداد خطوات إضافية. وقد شرعت حكومة بلدي، وأوضحت ذلك في الاعتبار، باتخاذ إجراءات محلية اللازمة للانضمام إلى الاتفاقية قبل نهاية هذا العام.

وإنني لعلى ثقة بأن صوتنا القوي والقاطع والموحد في هذه الجمعية ستتردد أصواته في أوسع نطاق الرأي العام

وعلى المنظمة العالمية أيضاً أن توفر موارد بشرية ومالية أكبر لمعهد الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، وهو الأداة الإقليمية الوحيدة التي تعالج مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

ولئن كنا نعترف بأن المجتمع الدولي يمتلك اليوم الأدوات اللازمة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بالمخدرات، فإنه يجب علينا الآن أن تكون مبتكرين في اعتماد نهج جيد يكمل التدابير التي اتخذت حتى الآن. ولن ننجح في وقف إساءة استعمال المخدرات وما تولده من جرائم ما لم نتخذ إجراءات وقائية تستند إلى نهج عالمي ومتوازن ومنسق، إضافة إلى حملات تستهدف زيادة الوعي وتوفير المعلومات والتحقيق للوالدين، والمدرسسين، والنساء، والمجتمعات المحلية الشعبية، والمدارس الابتدائية والثانوية.

ولا يمكن أن يكون هناك أي شك بعد اليوم في أن قاعدة الاستهلاك الفردي للمخدرات تتسع اليوم لتشمل النساء والشباب والأطفال، مع ما ينتج عن ذلك من تفكك الأسر. ولذا، وقبل أي شيء آخر، فإن التحدي يتمثل في تنشيط الهياكل الأسرية وتعزيزها في مجتمعاتنا. وهذا النهج، عندما يؤخذ مع التدابير الحالية الصارمة والتدابير الأخرى التي سنوصي باتخاذها في هذه الدورة، سيترك أثراً كبيراً على الطلب على المخدرات.

وهذه الاعتبارات المتعلقة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، ميزت بصورة قوية مناقشة وقرارات ووصيات الدورة العادية الحادية والعشرين للجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية، التي انعقدت في الفترة من ١٣ إلى ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٨ في بربوريا، في جنوب أفريقيا.

وعلى صعيد آخر، فإن تدابير مكافحة المخدرات التي اعتمدتها الحكومات لن تنجح ما لم تتقيد جميع الدول الأطراف تقيداً تاماً بأحكام المعاهدات الناظمة لزراعة وإنتاج وصنع واستعمال المخدرات.

واليأس وأكثر من أي وقت مضى أصبح من الضروري الانبطاح بعمل متضاد على نطاق عالمي، ولهذا السبب فإن وفد بن سعيد تأييداً تاماً بالإعلان السياسي الذي

والمالية المحدودة لدى البلدان لمكافحة هذه الظاهرة. والآثار المدمرة المترتبة على البلدان الأفريقية من جراء إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها هي نفسها في كل مكان: أي زيادة الجريمة والعنف والانحراف الشباب والفساد الاجتماعي.

وإدراكاً من جمهورية بنن للمخاطر التي أصبح يتعرض لها الناس بازدياد، ووعياً منها بأهمية التعاون الدولي، فقد قامت بسن القانون رقم ٠٠٩٩٦، بتاريخ ٢١ أيار/مايو ١٩٩٦، الذي انضم بموجبه إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨. وبذلك أصبحت بنن دولة عضواً في ثلاث اتفاقيات للأمم المتحدة تشكل أساس الجهد الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية وسلامتها.

وعلى صعيد آخر، فإن بنن التي تملك الآن مختبراً وطنياً لتحليل المخدرات، اعتمدت القانون رقم ٠٠٢٥٩٧ في ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٧ المتعلق بمكافحة المخدرات وسلامتها فضلاً عن الصكوك المنظمة المناسبة.

وإن إنشاء وتشغيل مصرف البيانات الوطني من أجل جمع المعلومات المتعلقة بإساءة استعمال المخدرات والاتجار بالمخدرات، ومن أجل إبلاغ تلك المعلومات إلى الهيئات الوطنية والدولية ذات الاختصاص، من شأنه أن يوفر مزيداً من الدعم لجهود حكومة بنن من أجل تعزيز الهياكل الوطنية لتنسيق مكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها في بنن.

وحكومة بنن، في تنفيذها لسياساتها لمكافحة المخدرات ومراقبتها، تعول بصورة خاصة على المنظمات غير الحكومية في تقديم مساهمة هامة لرعاية مدنى المخدرات والكحول وتعليمهم و توفير التأهيل الاجتماعي والاقتصادي لهم.

وفي إطار التماس وتعزيز التعاون الإقليمي الذي يعتبر ضرورياً إذا كان لنا أن نواجه بصورة جماعية بلاء المخدرات في أفريقيا، فإنه يجب على الأمم المتحدة أن تولي أهمية أكبر للتعاون التقني من أجل مكافحة ومنع وخفض الإدمان على المخدرات، بهدف القضاء على تزايد الطلب باستمرار على المؤثرات العقلية.

إلا أن فردوسنا يعاني أيضاً من آفة وفطاعة المخدرات غير المشروعة، وبخاصة في أواسط شبابنا، وبما أن مجتمعنا صغير ومترابط ترابطاً شديداً، فقد يظن المرء أن فردوسنا خال من المخدرات. إلا أن مشكلتنا حقيقة وآخذة في التفاقم.

وإبان السنوات القليلة الماضية تم إدخال نوع جديد من المخدرات - هو الميثا إمفيتامين، وأسمه الشائع "الجليد" - وأصبح يمثل مشكلة رئيسية، بالإضافة إلى مشكلة الماريوانا الموجودة في بالاو. واتسعت مشكلة "الجليد" لتشمل فتيانًا تتراوح أعمارهم بين ١٣ و١٤ سنة. ويشير وزير العدل في جزيرتنا في تقرير له إلى ارتفاع نسبة المخدرات في المدارس الثانوية، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الغياب، وانخفاض العلامات المدرسية بصورة كبيرة، وقلة التركيز في الفصول الدراسية وفقدان الاهتمام بالرياضة وغيرها من الأنشطة التي هي عماد التجربة التعليمية. وبالرغم من أن سلطات إنفاذ القوانين في بلدنا مدربة تدريجياً جيداً وتحظى بالاحترام، فإننا نفتقر إلى التكنولوجيا والدرأية الفنية والمعرفة التقنية لكي نكافح بفعالية هذه المشكلة الرهيبة المتمثلة في المخدرات غير المشروعة.

بل والأسوأ من ذلك أنه بالإضافة إلى الاعتقالات المتصلة بتعاطي هذه المخدرات، وحيازتها أو بيعها، تورد وزارة العدل في بلدنا أن نسبة مرتفعة من المعتقلين في حالات ارتكاب الجرائم كانت تحت تأثير المخدرات. وعلاوة على ذلك، فإن أعداداً كبيرة من الذين يعتقلون في حالات العنف الأسري، وأعمال السطو والجرائم المماثلة إنما يلتزمون الحصول على المال لشراء المخدرات. ولئن كان الرقم المطلق للحالات في بالاو منخفض نسبياً، فإن انتشارها في مجتمع راسخ الجذور وقوى مثل بالاو يدل على تأثير المخدرات غير المشروعة. ويجب أن نتذكر بأن إحصاءات سلطات إنفاذ القانون تعطي لمحة فقط عن الصورة الحقيقية للأنشطة المتعلقة بالمخدرات غير المشروعة، لأن العديد من الجرائم المتصلة بالمخدرات وحالات إساءة استعمال المخدرات لا يتم الإبلاغ عنها أو كشفها.

لقد جعلت مكافحة المخدرات غير المشروعة في عهد إدارتنا من بين أولويات الوطنية. وزادت بالاو إلى درجة كبيرة قدراتها في إنفاذ القوانين، وحصلت على كلاب خاصة مدربة للكشف عن المخدرات غير المشروعة،

ستعتمد جمعيتنا في نهاية هذه الدورة. ولذا فإن من الأهمية الحيوية بمكان أن يؤكد المجتمع الدولي مجدداً، من خلال الإعلان السياسي، اعتزامه إيلاء أولوية لمكافحة المخدرات في الألفية القادمة وحشد الموارد الضرورية لتحقيق هذا الهدف.

ولا بد لي قبل أن أنهي بياني أن أشدد على المساهمة الإيجابية التي قدمها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والدعم الهام الذي قدمته البلدان المتقدمة النمو التي تحاول أن تساعد البلدان النامية على تعزيز قدرتها على المستوى الوطني لمكافحة إساءة استخدام المخدرات والاتجار غير المشروع بالمخدرات.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس وفد بنن على بياته.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد هيرسي كيوتا، رئيس وفد بنن.

السيد كيوتا (بالاو) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أحمل إليكم تحيات حارة من بالاو. ويسرنا أن ننضم إلى المناقشة في هذه الدورة الهامة لأن هدف القضاء على المخدرات غير المشروعة هو من الأولويات القصوى لبلادي ويتطلب تعاوناً هاماً وفعلياً من جانب جميع الأمم كوكينا. وبالرغم من أننا بلد صغير، فإن تجربتنا قد تكون مفيدة في التصدي للمخدرات الرهيبة والأشخاص الكريهين الذين يتاجرون بها.

وبالنسبة للذين لا يعرفون بالاو، فإننا بلد جزري صغير يقع شمال خط الاستواء في المنطقة الغربية من المحيط الهادئ. وتنشر جزرنا على مساحة تمتد مئات الأميال من الشمال إلى الجنوب، إلا أن معظم سكاننا يتركزون في عاصمتنا مدينة كورور. وجزيرتنا جنة، والمكان الأول في العالم الذي يقصد لمزاولة رياضة الغطس تحت الماء. وجزرنا الصخرية كنز دولي ومياها نقاء غير ملوثة. ولدينا وفرة في المأكولات البحرية؛ واقتضادنا ينمو؛ والمستويات التعليمية عندنا عالية؛ وشوارعنا آمنة؛ والجريمة عندنا متعددة نسبياً. ولدينا حكومة دستورية قوية وقيم ثقافية تطورت بدءاً من أسلافنا وتخالل كل جانب من جوانب مجتمعنا.

عدد موظفيها وأجهزتها ومواردها المالية فمحدودة جداً بحيث لا تمكننا من وضع برنامج كاف لحراسة مواطننا وساحلنا من الشحنات العابرة للمخدرات غير المشروعة. ونتيجة لذلك، يمكن نقل المخدرات غير المشروعة من البلدان الأخرى إلى بالاو بسرعة دون اكتشافها. ولا ترغب بالاو في أن تكون نقطة انطلاق أو بوابة للمخدرات غير المشروعة إلى أسواق المخدرات الرئيسية في آخرين من العالم. وأنا أعلم أن أندادنا من الدول الجزرية في المحيط الهادئ لا تريد أن تكون في وضع كهذا أيضاً.

ولذا، فإننا بوصفنا دولة جزرية صغيرة، في موقع ناء نسبياً في المحيط الهادئ، نحث الجمعية العامة على أن تراعي العوامل التالية في أية قرارات تتخذها. أولاً، إن الدول الصغيرة تحتاج إلى التدريب، والتكنولوجيا والمساعدة التي تساعدها في التصدي لمشاكل المخدرات الداخلية إذا كان لها أن تكون جزءاً من جهد دولي لمكافحة المخدرات غير المشروعة.

ثانياً، من منظور البلدان الصغرى، فإننا نحتاج إلى آليات جديدة ومحسنة للاتصالات والتنسيق عبر الحدود فيما يتعلق بأنشطة المخدرات غير المشروعة. ونحتاج إلى أن نتشاطر المعلومات بشأن إساءة استعمال المخدرات، وصفقات المخدرات، والمعاملات التجارية المتعلقة بفضل الأموال على أساس يكون أكثر سرعة وكثافة بكثير.

ثالثاً، ثمة ضرورة لتطوير استراتيجيات للدول الجزرية الصغيرة. فمواردها محدودة للغاية، وغالباً ما تكون حدودها والمناطق التي يمكن الوصول إليها غير محمية نسبياً. ونحتاج إلى مساعدة من البلدان الأكبر، وبخاصة من جيرارنا، لمساعدتنا على مكافحة تدفق المخدرات غير المشروعة سواء كانت متوجهة إلى بلداناً أو كانت تمر من خلالها. وعندما يقوم بلد المجاور بتطوير مطاره أو مينائه من تجارة المخدرات، فإنها قد تتوجه إلى بلدنا أو إلى غيره من البلدان المجاورة. وهذا النوع من الاستراتيجيات هو الذي سيتيح لبلداننا الصغيرة التأثير في الحصار المضروب على المخدرات غير المشروعة.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتعبير عن تقدير جمهورية بالاو لهذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. ونحن نؤمن إيماناً صادقاً بأن تجارة المخدرات غير المشروعة المتعددة الجنسيات لا يمكن محاربتها إلا من خلال التزام متعدد الجنسيات وجهد تشارك فيه جميع دول العالم.

بالإضافة إلى عربات وأجهزة تساعده على إنفاذ القوانين، وزادت الجزاءات المفروضة على جميع الجرائم المتعلقة بالمواد المراقبة. وفي بالاو اليوم، يمكن أن يؤدي الاتجار بمادة "الجليد" والكوكايين والمخدرات المماثلة إلى إصدار حكم بالسجن ٢٥ سنة على الأقل وغرامات تصل إلى مليون دولار. وأنشأت حكومة بالاو العديد من البرامج، بما فيها برامج مكافحة إساءة استعمال المواد المخدرة وبرامج للجانحين الياقونيين ووضعت برنامجاً فريداً أطلق عليه "برنامج التحدي" يستهدف إذكاء الوعي وتشجيع المواطنين وبخاصة الشباب، على تجنب آفة المخدرات.

وهذه البرامج فعالة وتدار على نحو جيد، إلا أنها ليست كافية، وتعمل جمهورية بالاو على وضع خطط لزيادة الموظفين والموارد الأخرى، والتعليم وإنفاذ القانون وضمان أن تكون مسلحة بصورة جيدة فيما يبذلوه وأضحاها أنها حرب ضد المخدرات غير المشروعة.

والدروس المستفادة من بلدي ينبغي أن تكون واضحة. أولاً، إن المخدرات غير المشروعة والأضرار التي تلحقها بالمجتمع والأسر، لا تقتصر على تلك الأماكن في العالم التي تعاني اقتصادياً أو لا تتمتع بمستويات عالية من التعليم والفرص. فاستعمال المخدرات غير المشروعة في أنحاء العالم، وكما هو الحال في فردوس بالاو، يمثل مأساة اقتصادية وإنسانية كبيرة ومتعاذمة.

ثانياً، يجب على زعماء البلدان أن يعترفوا بحقائق ومدى مشكلة المخدرات غير المشروعة. فلم يعد بوسعنا أن نتظاهر بعد اليوم بأنها غير موجودة، مهمماً كان أداء البلد جيداً. ومن خلال مواجهة المشكلة، يمكننا أن نبدأ بمعالجتها.

ثالثاً، إن نقل المخدرات غير المشروعة والاتجار بها عملية متعددة الجنسيات وتنفذ دون أي اعتبار للحدود السياسية أو الجغرافية، حتى إن هذه الحدود قد تساعده في الواقع تجارة المخدرات. لذا فإن تجارة المخدرات مشكلة متعددة الجنسيات ينبغي معالجتها بصورة جماعية وتعاونية من جانب جميع الدول، كبيرة وصغيرة. وليس بمقدور أية دولة بمفردها أن تكسب الحرب ضد المخدرات غير المشروعة. وهذا ينطبق بصورة خاصة على الدول الجزرية الصغيرة، مثل جمهورية بالاو.

وتقع بالاو على مسافة ساعتان قليلة، بالطائرة الصغيرة، من العديد من البلدان، أو أيام قليلة بالقارب. أما

إننا معرضون جميراً وسوف ندفع الثمن ما دام بوسع تجار المخدرات أن يزدهروا أو ما دام يجري التسامح معهم في أي بقعة على كوكبنا. إننا في بالاو نعرف أنه يتquin علينا أن نفي بنصيحتنا لحماية جنتنا. ونعرف أيضاً أنه يتوجب علينا أن نحمي بلدنا وأن نساعد في جعل العالم مكاناً آمناً لشعوب البلدان الأخرى بجعل أنفسنا جزءاً من عالم شامل متعدد الجنسيات دون أن نترك مكاناً لتجار المخدرات للاختباء فيه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر رئيس وفد
بالاو على بيانه.

رفعت الجلسة الساعة .٣٠/٢٠